



# تحديث

## نزوح المسلمين في كجرات يتواصل بلا هوادة

على الرغم من أن تدخل الجيش قد أنهى مذابح الإبادة ضد الأقلية المسلمة في ولاية كجرات الواقعة في شرقي الهند، فإن عدد المسلمين في مخيمات النازحين ما زال في تزايد مستمر، ويقدر أن ١١٦ ألف نازح مسلم يقيمون الآن في ١٠٧ من هذه المخيمات. ويشير التفاوضي الرسمي عن الأحداث الأخيرة الشك في أن متطرفي الهندوس ومؤيديهم في صفوف الشرطة وحكومة الولاية يحاولون طرد المسلمين البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة (١٠٪ من السكان) خارج الولاية باتجاه باكستان المجاورة.

وعلى الرغم من سرعة القبض على زعماء عصابات المسلمين المشتبه في ارتكابهم المذبحة التي أودت بحياة ٥٨ من الحجاج الهندوس في أحد القطارات قرب غودرا، وهو ما أدى إلى إثارة أحداث شغب واسعة النطاق، فلم يعتقل أحد من المسلحين الهندوس الضالعين في أعمال الشغب المناهضة للمسلمين التي أعقبت ذلك الحادث. ويلاحظ أن ستة آلاف من «الحرس الوطني»، وهم أعضاء وحدة مساعدة من وحدات الدفاع المدني في كجرات، التي يفترض أنها غير منحازة، ينتمون أيضاً إلى تنظيمات هندوسية شبه عسكرية. وقد رفض رئيس وزراء الولاية ناريندرا مودي الاحتجاج المقدم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رفضاً قاطعاً وتحدث عن الحاجة إلى «للقين المسلمين درساً»، بينما لم يقم رئيس وزراء الهند فاجباني بزيارة كجرات إلا بعد شهر من بدء أحداث العنف والنزوح ولم يوجه أي انتقاد إلى ما قاله رئيس وزراء الولاية. وما زالت هناك حملة ترهيب ضد المنظمات غير الحكومية التي تقوم بجهود من أجل الأقلية المسلمة، وثمة تضاؤلات رسمي عن حملة مقاطعة الشركات والأعمال التجارية المملوكة للمسلمين.

وعلى العكس من موجات العنف الديني السابقة التي شهدتها كجرات، فلم تبتد السلطات طوال هذه المرة استعداداً حقيقياً للسيطرة على الموقف والقبض على زعماء العصابات ومعاينة المسؤولين المتواطئين أو تقديم المساعدات الإنسانية على أساس يخلو من التمييز. وقد دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان حكومة الهند وحكومة ولاية كجرات إلى الالتزام بالقانون المحلي والقانون الدولي واستعادة الأمن والسماح بوصول وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات

الإنسانية إلى الولاية ووضع حد لأجواء الإفلات من العقوبة فيها، كما حثت الهند على إلغاء قانون منع الإرهاب الذي يطبق على المسلمين بروح من التمييز في ولاية كجرات وغيرها. كما طالبت بالسماح لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وخبرائها في هذا المجال بالوصول إلى تلك المناطق في الهند، ومن بينهم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزوح الداخلي.

لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالهند على الإنترنت: [www.nhrc.nic.in](http://www.nhrc.nic.in). والرجوع إلى تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن «مشاركة الدولة وتواطؤها في العنف الطائفي في كجرات» على الموقع: [www.hrw.org/reports/2002/india](http://www.hrw.org/reports/2002/india).

## المجلس القبلي الأعلى في أفغانستان: هل تخطف أفغانستان على الطريق نحو استرداد عافيتها؟

انعقد المجلس القبلي الأعلى المعروف باسم «اللوياء جركه» في كابل في الفترة من التاسع إلى التاسع عشر من يونيو/حزيران بمقتضى شروط اتفاقية بون التي أبرمت في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١؛ وتم انتخاب ١٠٥١ مشاركاً، من بينهم ٢٠٠ امرأة، مهمتهم الأساسية هي اختيار حكومة انتقالية تتولى الحكم في أفغانستان لمدة ١٨ شهراً.

وكان مرور هذا الحدث دون نشوء مشكلات ذات بال أمراً مشجعاً باعتباره فرصة فريدة للقاء من يسكون بزمام القوة والنموذ وممثلتي المجتمع المدني. ويمثل مجلس الوزراء الجديد الذي صادق على تشكيله المجلس القبلي الأعلى نوعاً من الاستمرارية، حيث انتخب حامد كرزاي رئيساً بينما احتفظ ١٢ المؤلفة من ٣١ وزيراً، وبقي ستة وزراء آخرين في المجلس مع توليهم مناصب وزارية جديدة. ويلاحظ أن جميع قيادات أصحاب السلطة والجماعات العرقية ممثلون من خلال المناصب الوزارية ومن خلال تعيين خمسة نواب للرئيس. وهناك ثلاث وزارات بالمجلس، الذي يتضمن أيضاً عدداً ممن لهم باع في العمل مع منظمات المجتمع المدني.

وعلى الجانب غير الإيجابي نجد أن صيغة المجلس القبلي الأعلى في أفغانستان لم تتح الفرصة للحوار حول مدى ملاءمة الأسماء المطروحة للمناصب الرسمية. وباعت بالفشل الجهود الرامية إلى الاتفاق على تشكيل

مجلس تشريعي. وتبدت التكتيكات التي اتبعها بعض أصحاب السلطة بغرض الترهيب في أثناء العملية الانتخابية بوضوح في أثناء انعقاد المجلس. وأظهر كثير من الموقدين شجاعة كبيرة في الحديث صراحة عن قضايا حقوق الإنسان، بل لعلهم قد تجاوزوا حدودهم على نحو يعرضهم للأخطار عند رجوعهم إلى مواطنهم. كما ساد شعور شديد بالإحباط لأن المجلس القبلي الأعلى كان في واقع الحال يعطي خاتم الموافقة على قرارات تتخذ بعيداً عنه. واستاء أنصار الملك السابق محمد ظاهر شاه عندما أعلن زلماي خليل زاد، الموفد الخاص للحكومة الأمريكية، قبل انعقاد المجلس القبلي الأعلى أن ظاهر شاه لن يكون مرشحاً لمنصب رئيس الدولة. كما أن الاختيار النهائي لأعضاء مجلس الوزراء لم يرض الباشتون الذين يخشون الدور البارز الذي يلعبه أعضاء التحالف الشمالي السابق في الحكومة الانتقالية. واستقبلت إعادة تعيين الجنرال فهيم في وزارة الدفاع، وتسميته نائباً من ضمن نواب الرئيس، بمشاعر عدم الرضا. وأثر قائد الحرب الأوزبكي عبد الرشيد دستم عدم الإقامة في كابل فرفض تقلد أي منصب وزاري. كما اغتيل أحد نواب الرئيس بعد شهر من التمام المجلس القبلي الأعلى، وهو حاجي عبد القدير الذي يعد من الباشتون القلائل في الحكومة.

ويبدو أن المجلس القبلي الأعلى قد أنشأ حكومة انتقالية تعكس الترتيبات الحالية للإمساك بزمام السلطة على المستوى المحلي. كما أن هذه الحكومة تلتزم الحذر كيلا تحيد عن القيم الإسلامية أو الاتجاه المحافظ. وسواء اعتبر التمام المجلس القبلي الأعلى علامة فارقة على طريق أفغانستان نحو السلام أو لا، فإن هذا يتوقف على قدرة الدولة الإسلامية الانتقالية في أفغانستان على حمل أصحاب السلطة الإقليمية على تقبل قيمة العمل من خلال إطار وطني، وعلى قدرتها على دعم التمسك بمعايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

يمكن الاطلاع على تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن المجلس القبلي الأعلى بالرجوع إلى العنوان التالي على الإنترنت: [www.eurasianet.org/press/2002/qna-loyagirga.htm](http://www.eurasianet.org/press/2002/qna-loyagirga.htm). كما يمكن الرجوع إلى تقرير شبكة أوراسيا EurasiaNet عن الموضوع نفسه على العنوان: [www.eurasianet.org/loya](http://www.eurasianet.org/loya). وللإطلاع على معلومات يجري تحديثها بصورة مستمرة عن أفغانستان يمكنكم الاشتراك في النشرة الشهرية لمجموعة الوكالات البريطانية المعنية بأفغانستان. عنوان البريد الإلكتروني: [baag@refugeecouncil.org.uk](mailto:baag@refugeecouncil.org.uk) انظر أيضاً الوصلات الإلكترونية الخاصة بأفغانستان في موقع «نشرة الهجرة القسرية» على العنوان التالي: [www.fmreview.org/4DAfghanistan.htm](http://www.fmreview.org/4DAfghanistan.htm)

على نفسه يمكن أن يحل محل ٢٠ من العاملين في مجال الحماية». وفي هذا السياق تستطيع مفوضية شؤون اللاجئين أن تبذل جهوداً ناجحة لتعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية (لا الحماية القانونية أو البدنية).

وشهد الاجتماع اتفاقاً في الرأي على أن مفوضية شؤون اللاجئين ما زالت بحاجة إلى التعامل مع حماية اللاجئين من النساء والأطفال باعتبارها قضية محورية. وفي هذا الصدد يوجد حالياً إطار قوي من المبادئ العامة والتوصيات الخاصة بالتقييم، مع بعض النماذج المشجعة على الممارسة السليمة، إلا أن التنفيذ ما زال يجري على نحو غير منسجم، وهو أمر يشترك في تحمل مسؤوليته كل من شركاء التنفيذ والجهات المانحة.

وقد لوحظ أن الدول الأطراف لا تفي بمتطلبات الفحص والمتابعة في كثير من الأحوال، كما لفتت الدول الأطراف نظر الاجتماع إلى أن الممارسات السليمة والنماذج الناجحة لا تحظى بأي اهتمام يذكر على الإطلاق.

وأدرجت نتائج عملية التشاور، في صيغة توصيات للتحرك، في موجز مشترك لإعداد «جدول أعمال للحماية» يقدم إلى اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين في أكتوبر/تشرين الأول. ومن المتوقع أن تقوم مجموعات العمل الشاملة بمناقشة التنفيذ وتناول ما يستجد من القضايا الجديدة. أما جماعات الدعوة للحقوق فيمكنها أن تضمن أن تأتي بعد ذلك إجراءات مشتركة لدعم نظام الحماية الدولية.

يمكن الاطلاع على خلفية عامة عن عملية التشاور في موقع مفوضية شؤون اللاجئين على الإنترنت: [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch)

فريد روبرتس يعمل بإدارة الحماية الدولية بالمملكة المتحدة.

اللجوء الممتدة، منها أن ضعف احتمال العودة الطوعية ليس مبرراً «لإعاشة اللاجئين في ظروف سيئة» لفترات طويلة، وأن الظروف قد تسوء مع مرور الوقت بسبب فتور اهتمام البلدان المضيفة والجهات المانحة. لذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود من جانب كل الأطراف المعنية لتجنب خلق أوضاع اللجوء الممتدة، وذلك عن طريق البحث عن الحلول الدائمة منذ البداية والمساعدة على حل هذه الأوضاع، بما في ذلك القنوات الدبلوماسية.

ونظراً لأن الحاجة إلى الحماية الدولية عن طريق إعادة التوطين تفوق عدد الأماكن المتاحة من خلال الحصص الحالية فقد حث الاجتماع الدول على إنشاء برامج جديدة لإعادة التوطين أو التوسع في البرامج الموجودة، وعلى التعاون بمساعدة مفوضية شؤون اللاجئين على وضع إجراءات لإعادة التوطين تتسم بمزيد من الاتساق والكفاءة. ولا حظ أن ذلك، بصرف النظر عن واجب توفير الحماية، سيبيّن لدول اللجوء الأولى أن الدول الغنية مستعدة للمشاركة في تحمل المسؤولية؛ وهكذا يمكن الحفاظ على نظام اللجوء وتعزيز جدوى الحلول الأخرى.

ويمثل الاندماج في المجتمع المحلي حلاً جذاباً عندما لا يكون خيار الإرجاع إلى المواطن متاحاً، على الرغم من أن الدول المضيفة غالباً ما تكون غير مستعدة لمنح حقوق حرية الحركة والعمل والأرض والمواطنة، إلخ. ويمكن تعزيز هذا الحل عن طريق ضمان إدراج مناطق اللجوء والاستضافة في خطط التنمية الوطنية بدعم من الجهات المانحة. وثمة أمثلة عملية على ذلك يمكن أن نجدتها في كل من زامبيا وأوغندا وإثيوبيا.

وعوضاً عن الاندماج في المجتمع المحلي هناك مبرر قوي لرفع قدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم كبديل كريم ودائم للاعتماد على الغير. لذلك كان من رأي إدارة الحماية الدولية أن «المجتمع الذي يعتمد

## المسار الثالث في المشاورات العالمية حول الحماية الدولية

بقلم: فريد روبرتس

استضافت إدارة الحماية الدولية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية التشاور العالمية التي تهدف إلى إعناش نظام الحماية الدولية وتوجيه اهتمام خاص إلى القضايا التي لم تتناولها اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ على نحو كاف. وقد تمخض «المسار الثالث» لهذه المشاورات، الذي تم في إطار اللجنة التنفيذية للمفوضية، عن قدر من الاتفاق في الرأي حول جوانب الحماية في أوضاع التدفق الجماعي وحول نظم اللجوء الفردية والعلاقة التي تربط بين اللجوء والهجرة. وكانت محاور الاجتماع الأخير من اجتماعات المسار الثالث هي «الحلول الدائمة» المختلفة واللاجئون من النساء والأطفال.

وحيث أن الإرجاع الطوعي إلى الموطن لا يزال هو الحل المفضل لدى معظم اللاجئين، فقد ركزت المناقشات على مفهوم العودة الطوعية الآمنة، والعناصر التي تؤدي على خلق بيئة تسمح باستمرار العودة، ومسؤوليات الدول المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات والجهات المانحة الأخرى في سيناريوهات الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وشجع الاجتماع المفوضية على القيام بدور العامل المساعد أساساً، من خلال التركيز على الحماية ووضع المعايير والدعوة إلى الحقوق والقيام بإجراءات الرصد والمتابعة والدخول في المشاركات المفيدة. وطالب الاجتماع بمزيد من توجيه بشأن القضايا القانونية مثل حقوق الأرض وحقوق الملك. وكان موقف المنظمات غير الحكومية يتلخص في أن أي شيء دون العودة الطوعية يمثل انتهاكاً للمبدأ الأساسي لعدم الإرجاع القسري. وقد لفتت المملكة المتحدة الانتباه إلى أن من لا يعودون لأوطانهم يحتاجون إلى الحماية.

وتضمن الاجتماع إشارات عديدة إلى مواقف



سارة كروس وليندر  
كانديليجي وكريستا  
زونفولويج مع رود لوبرز،  
المفوض السامي للاجئين،  
مؤتمر مركز دراسات  
اللاجئين، أكسفورد، ٥  
يوليو/تموز ٢٠٠٢